Syrian Human Rights
Association in Istanbul

جمعية حقوق الإنسان
السورية في اسطنبول

تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان في سورية

....

- ما تمر به سورية من أوضاع كارثية، وما عاناه شعبنا حتى اليوم من الآلام والجراح والمجازر والإبادة الجماعية والتهجير القسري والتوحش الغير مسبوق، كان نتيجة الإجرام المنظم والممنهج الذي مارسه نظام الأسد وشريكاه الإيراني والروسي طيلة السنوات الماضية.

كما أن استخدام نظام الأسد الفاقد للشرعية كافة أنواع الأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعب السوري، بما في ذلك الأسلحة الكيمائية وانتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان ورفضه الانصياع للقرارات الدولية، يجعله نظاماً مارقاً تستوجب محاكمته عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها بحق ملايين السوريين

فسورية احتلت أسوأ المراكز في مؤشرات الحرية الدولية، في تصنيف فريدوم هاوس للحرية حول العالم، وحلت في أسفل المراتب العالمية لمؤشر الحرية لمؤسسة (كاتو للأبحاث) ... وتقارير عدة صادرة عن منظمات دولية كهيومن راتيس ووتش ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وغيرها الكثير....

وما زالت مأساة السوريين مستمرة حتى الآن، والمجتمع الدولي مع الأمم المتحدة ومجلس أمنها يراقبون مذابح السوريين وإبادته وتهجيره قسرياً بالملايين دون أن يحركوا ساكناً، في سابقةٍ استثنائية وسقوطٍ أخلاقي لم يشهد التاريخ المعاصر له مثيلا.

ومن خلال هذا البحث سنستعرض بإيجاز مجمل انتهاكات حقوق الإنسان خلال إحدى عشر سنة فائتة في سورية:

1- عمليات القتل غير المشروع للمدنيين في سورية:

ارتكبت القوات العسكرية، ومختلف الأجهزة الأمنية التابعة لنظام بشار الأسد، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان السوري، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، تمثّلت بالقتل العمد، واحتجاز الأشخاص وتعذيبهم حتى الموت، وإساءة معاملتهم، فضلاً عن ممارسات العنف الجنسي، والاختفاء والتهجير القسري...

ووصل العنف في سورية إلى أخطر مستويات بعد أن انتقل نظام الأسد لاستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران في قصف المدنيين في عموم المدن والبلدات السورية، ما بات يستوجب تطبيق القانون الإنساني الدولي

والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأدى اتساع نطاق التوحش الذي مارسته قواته والميليشيات الإيرانية بحق المدنيين السوريين إلى تفاقم أعمال القتل والتدمير، حيث وصل إلى مستويات خطرة وغير مسبوقة، تمثلت بارتكاب قوات الأسد والميليشيات الإيرانية والقوات الروسية الغازية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع، ما بات يستدعي محاسبة الضّالعين بارتكاب هذه الجرائم جميعهم أمام القضاء الدولي...

فقد ارتكبت قوات الأسد مع القوات الروسية والميليشيات الإيرانية مئات المجازر، قُتِلَ خلالها أكثر من مليون ونصف المليون مدني سوري بينهم أكثر من 250 ألف طفل، في واحدة من أكبر عمليات القتل المتواصل في التاريخ الحديث ضد شعب طالب بحريته وحقوقه الإنسانية، لكن الأشد فظاعةً أن تلك القوات استخدمت الأسلحة الكيميائية والغازات السامة لأكثر من 350 مرة وبحسب قرارات مجلس الأمن الدولي وتقارير الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية المتعددة نذكر منها على سبيل المثال/قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 2118 لعام 2013، 2139 لعام 2014، 2042 لعام 2012، قرار منظمة حظر الاسلحة الكيمائية بإدانة النظام السوري المتكرر باستخدامه للأسلحة الكيميائية تاريخ 21نيسان لعام 2021، تقارير متعددة لبعثة تقصي الحقائق في سورية تدين النظام السوري.

2- الاعتقال والتعذيب الوحشي وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية في سورية:

تتواصل سياسة الاعتقال و التعذيب الممنهج حتى الموت وغيره من ضروب المعاملة القاسية، واللاإنسانية على أيدي أجهزة الأمن السورية منذ عقود عدة من دون معاقبة الفاعلين، ولو مرة واحدة غير أن الأوضاع أصبحت كارثية بانطلاق الثورة السلمية عام 2011، حيث بات التعذيب يمارس على نطاق واسع ومفتوح وممنهج من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري ومليشيات حزب الله اللبناني ومليشيات الحرس الثوري الإيراني داخل السجون والمستشفيات العسكرية ومراكز الاختطاف وتجمعات ما تسمى قوات (الشبيحة)، الأمر الذي نتج عنه تعرض مئات الآلاف من الضحايا لمعاناة يصعب وصفها، وربما ما أظهرته الصور المسربة في ملف سمي "صور قيصر" هي جزء من مجازر كبرى ارتكبتها تلك القوات داخل المعتقلات والسجون السورية، ويجدر الذكر بأنّ غالبية ضحايا التعذيب هم مدنيون ممن يقبض عليهم في نقاط التفتيش والحواجز بين البلدات والمدن، أو أثناء الاجتياحات و المداهمات العسكرية، وتتعلق أغلبية الروايات بمحتجزين ذكور، غير إن الواقع يؤكد بأن هناك عشرات الآلاف من النساء محتجزات يتعرضن للإيذاء المستمر، بينما هُنّ رهن الاحتجاز في المرافق الحكومية، وتدل وتيرة التعذيب، ومدته، وشدته على وفاة كثيرين من المختطفين والمعتقلين تحت التعذيب، إذ توفي في سجن صيدنايا منذ 2011، ما يزيد على 60 ألف شخص من الرجال والنساء والأطفال من جراء التعذيب وإساءة المعاملة.

أما فيما يتعلق بالنساء خلال فترة الاعتقال، فما زالت الآلاف منهن يتعرضن إلى أبشع أصناف التعذيب، على غرار الشدّ إلى العجلات وحرق الجسد بالسجائر، فضلًا عن الصدمات الكهربائية في الأماكن الحساسة من الجسم، وحرق الأصابع، أمّا الأسلوب الأكثر شيوعًا بين الكثير منهن فهو الاغتصاب والتعذيب حتى الموت.

3- الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال في سورية:

يتحدث الكثير ممن خرج حياً من السجناء والمعتقلين عن دوامة لا نهاية لها من الضرب والتعذيب الوحشي داخل سجون الأسد، سواء مباشرة بعد الاعتقال أو خلال التنقل بين فروع الأمن و مراكز الاحتجاز، كجزء من الإساءات والتعذيب الممنهج التي تميز "حفلة الاستقبال" لدى وصول المعتقلين الجدد إلى السجن بهدف تخويفهم وحملهم على الخضوع لرغبات السجانين، ثم يتعرض المعتقلون إلى الضرب بشكل يومي بدون أية أسباب

حيث يتعرضوا للضرب بخراطيم بلاستيكية، وقضبان حديدية، وهراوات خشبية... ، والكثير من السجناء قالوا إنهم تعرضوا لقلع الأظافر والحرق بواسطة أعقاب السجائر والمياه المغلية، بينما قال سجناء آخرون إنهم أُرغِموا على الوقوف في الماء ثم صُعِقوا بصدمات كهربائية والكثير منهم توفي جراء ذلك التعذيب...

هي ظروف لا تليق بالبشر

يعاني الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب من مشكلات عقلية حادة بسبب الاكتظاظ في الزنازين، وقلة التعرض لضوء الشمس، فيمكن أن يُحشر أكثر من خمسين شخصا في زنزانة صغيرة لا يزيد قطرها عن ثلاث أمتار على ثلاثة أمتار، ينامون بالتناوب وعندهم مساحة بالغة الصغر يجلسون ويأكلون فيها...

الكثير من السجناء ماتوا من شدة الجوع، وبسبب نقص الهواء النقي في الزنازين، ومن تفشي الأمراض التي يمكن علاجها بسهولة في الأحوال العادية، فتتعرض الجروح والأظافر النامية، والطفح الجلدي للتلوث بالجراثيم، ونتيجة لذلك يموت السجناء بسبب قلة العناية الطبية التي يحتاجون إليها بشدة.

وفي معظم الحالات، ينفي نظام الأسد أن تكون قوات الأمن قد ألقت القبض على هؤلاء السجناء، أو ترفض تقديم أي معلومات بشأن أماكن احتجازهم، يعني ذلك أن الكثير من المحتجزين قد تم اختطافهم ويتم "اخفاءهم " خارج حماية القانون، الأمر الذي يجعل من السهولة الإساءة إليهم وقتلهم في أي وقت.....

هذا ببساطة جزء من الواقع الذي يعيشه الناس في سوريا، وهذا سبب من بين أسباب أخرى يفسر لماذا يهرب الناس من بلدهم باتجاه البلدان المجاورة وما وراءها، أكثر من 13 مليون سوري فروا من بلدهم منذ اندلاع الثورة السورية.

4- الاختفاء القسري في سورية:

يعد الاختفاء القسري جريمة متعددة الأبعاد كون أثرها لا يتوقف عند الضحية نفسه بل يمتد ليشمل عائلته و أقربائه، بل وحتى أصدقائه، ولسورية مع نظام الأسد تحديداً تجربة غاية في القساوة، فقد استخدمها ذلك النظام وقواته الأمنية كسلاح حرب في معركته ضد الشعب السوري المطالب بالحرية والكرامة، فعمد ومنذ الأيام الأولى لانطلاقة الثورة السورية لإخفاء أكبر عدد ممكن من المواطنين السوريين، واتبع سياسة ممنهجة في ذلك أفضت إلى اعتقال واحتجاز مئات الألوف من السوريين في عمليات مداهمة المناطق السكنية، أو عند عبورهم بالحواجز ونقط التفتيش، أو من أماكن العمل والجامعات أو من منازلهم، وشكل ناشطو المعارضة السلمية، ومن ضمنهم المتظاهرون، وناشطو حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون وغير

الموالين للنظام من صحفيين ومحامين وقضاة وأطباء ممن عالجوا المتظاهرين، وعناصر وضباط منشقين من الجيش وأقارب لهم وكل من له صلة بالمطلوبين لأجهزة الأمن.

- تمثل عمليات الاختفاء القسري المرتكبة بحق المدنيين في سياق الهجوم واسع النطاق وممنهج جريمة ضد الإنسانية، وتمارس قوات النظام والميليشيات المسلحة التابعة له ولإيران حملات اعتقال جماعي في المناطق الخاضعة لسيطرتها، الأمر الذي ينتج عنه اختفاء قسري للأشخاص من النساء والرجال والأطفال، والكثير من المختفين قد تم قتلهم من خلال عمليات تعذيب وحشية وتم تذويب اجسادهم بالمواد الكيماوية أو حرقها ودفن عشرات الآلاف من الجثث في مقابر جماعية، وما أظهرته صور قيصر ومجزرة التضامن هو جزء صغير من الجريمة الكبرى المستمرة في سورية.

الخوف والرعب يمنع الأهل والأقارب عن الاتصال بالأجهزة الأمنية التابعة للنظام، بهدف الاستفسار عن مكان وجود أولادهم وأقاربهم، في حين قوات الشرطة والقضاء الخاضع لتعليمات الأجهزة الأمنية يرفض النظر في طلبات الأقارب للكشف عن مصير المختفين، يتم في بعض الحالات فقط إخبار الأسر بوفاة الأقارب المفقودين، من دون اطلاعهم على ظروف الوفاة أو إبلاغهم بمكان الرفات.

5- التهجير القسري والتغيير الديمغرافي في سورية:

تشكل جريمة التهجير القسري والتغيير الديمغرافي التي أقدم عليها النظام السوري وشريكاه الروسي والإيراني بمواجهة الشعب السوري جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي ونظام روما في المادتين السابعة والثامنة منه....

فالنظام السوري وحليفيه الإيراني والروسي، أقدموا ومنذ عام 2011 باتباع سياسة ممنهجة في عمليات تهجير السوريين القسري لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعوها في المنطقة بشكل عام وفي سورية بشكل خاص، فكان الهدف الرئيسي لهذه السياسة الإجرامية للنظام السوري وشريكاه هو استهداف غالبية المسلمين السنة الذين يُنظر إليهم على أنّهم التهديدُ الرئيسيُّ للنّظام ، حيث يشكل المسلمين السنة حوالي 85٪ من سكان سورية قبل بدايات الثورة، و لتنفيذ هذه السياسة قام النظام بإدخال المليشيات الشيعية التابعة لإيران من دول مختلفة (كلبنان والعراق واليمن وافغانستان وايران) ومنح مئات الآلاف منهم الجنسية السورية بعد أن استولوا على منازل وأراضي السكان الأصليين بالقوة وقتلوا الكثير من أصحابها وقاموا بتهجير ما بقي منهم قسرياً خارج مدنهم وقراهم...

إن "التغيير الديموغرافي الذي قام به نظام الأسد بمساعدة إيران وروسيا كان مبنياً على معيارين: الأول هو الانتماء الديني والمذهبي

والثاني: كان مبنياً على أساس الولاء للأسد ومنظومته الأمنية والعسكرية الطائفية من أجل بناء مجتمعه الداعم الخاص به

ففي عام 2016، أعلن الأسدُ بشكلٍ صريحٍ وعلنيٍّ عن أهداف هذه الاستراتيجيّة عندما تحدث عن "سوريا المفيدة"، وهي منطقة من البلاد ذات الأهمية الجغرافية والديموغرافية اللازمة لاستمراره في الحكم، يقطنها

أناس موالون له ومتمركزون في مناطق يُنظر إليها على أنها ذات أهمية استراتيجية، ولتحقيق هذا الهدف أطلق النظام السوري العنان لحملةِ تهجيرٍ واستبدالٍ قسريٍّ استمرّت بأشكالٍ مختلفةٍ حتى يومنا هذا.

لقد تنوعت أساليب التهجير القسري بين الاعتقال الجماعي والتعذيب والترهيب للأشخاص الذين رفعوا مطالبهم بالإصلاح ولم يكتف النظام السوري بذلك بل استخدم سياسية الحصار الخانق والهجمات العشوائية الوحشية بما فيها الهجمات الكيماوية على السّكّان المدنيين وتدمير البنية التحتيَّة، بالإضافة إلى إصدار تشريعاتٍ واتخاذ إجراءاتٍ تسمح بمصادرة أراضي وممتلكات المُهَجَّرين وعرقلة عودتهم.

فكما هو مُوَثَّقٌ في أحدث تقرير لـ هيومن رايتس ووتش والذي فصّل الهجمات على إدلب ،والتي كانت جزءًا من سياسة التهجير القسري: "كانت إحدى نتائج هجوم إدلب هي النزوح الجماعي، فوفقًا للأمم المتحدة فرّ حوالي 1.4 من ما يقارب 3 مليون إنسان في جميع أنحاء إدلب من منازلهم خلال عامي 2019- 2020، و قد قال كثيرون إنّهم فرّوا بسبب الهجمات المتكررة على مناطقَهم المأهولةٍ بالسكان، أو بسبب خشيتهم من سوء المعاملة إذا استعادت قوات النظام السوري المنطقة، و تشير هجمات الحلف السوري الروسي، المتكررة على البنية التحتية المدنية في المناطق المأهولة بالسكان والتي لا يوجد فيها أهداف عسكرية، إلى أن هذه الهجمات غير القانونية و المتعمدة ربما كان القصد هو حرمان السكان المحليين من وسائل إعالة أنفسهم، أو إجبار السكان المدنيين الأصليين على الفرار وتسهيل سيطرة قوات النظام والميليشيات الموالية لإيران البرية على تلك الأراضي، كذلك لبثّ الرعب في صفوف السكان المدنيين كوسيلة لتحقيق السيطرة على هذه المناطق من جديد، و من الواضح أنَّ تدخل القوات الغازية الروسية إلى جانب نظام الأسد كان من ضمن أهدافه هو التخلّص من السكّان، الذين يُنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً للنظام في المناطق المستهدفة، بشكل دائم، فإن تهجيرهم القسري يتبعه دائماً حملة ملءِ المناطق التي أُخليت بأعضاء الميليشيات الأجنبية والجماعات الطائفية والمذهبية التي يُنظر إليها على أنها موالية للنظام السوري، وبشكل أساسي المليشيات الشيعية المرتبطة بإيران والعلويين حيث أنّ معظمهم موال لبشار الأسد.

هذه السياسات تتشابه إلى حد كبير مع سياسات التطهير العرقي التي شوهدت في البوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى، والتي تهدف إلى خلق واقع جديد من خلال إزالة الأغلبية الديموغرافية السابقة، أو بعضٍ منها، بشكل دائم وتكوين بنية سكّانية موالية للسلطة الحاكمة.

6- الحرمان من المحاكمة العلنية للمختطفين والمعتقلين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان في سورية:

جميع دساتير العالم بما فيها الدستور السوري نفسه يكفل الحق في محاكمة عادلة لأي متهم، إلا أننا في سورية لم يطبق لا الدستور القائم ولم يستطع القضاء تطبيق هذا الحق، ولم يحترم نظام الأسد يوماً استقلال القضاء، بل تعامل معه كجهة أمنية خاضعة له بشكل مباشر.

فالدستور يفترض بأن المتهمين أبرياء حتى تثبت إدانتهم، لكن العديد من التقارير أشارت إلى أن ما سميت المحاكم الميدانية العسكرية ومحكمة مكافحة الإرهاب لم تحترم هذا الحق للمتهمين بالمطلق.

وأفاد عدد من المعتقلين وعائلاتهم بأن المتهمين لم يكونوا على علم حتى بالتهمة الموجهة إليهم أصلاً، وكانت تُعقد المحاكمات بشكل صوري ويتم إصدار أحكام الإعدام على المتهمين بدقائق معدودة بعيداً عن وجود محامي للمتهم أو النطق في جلسة علنية أو إعطاء أي فرصة لتقديم المتهم أي دفاع عن نفسه، وأغلبية تلك الأحكام كانت تصدرها محكمة مكافحة الإرهاب أو المحاكم العسكرية (محاكم استثنائية).

وقد أفاد المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنه في معظم الحالات التي تتعلق بأفراد اعتقلتهم أفرع استخبارات النظام السوري، احتُجز المتهمون بمعزل عن العالم الخارجي طوال فترة اعتقالهم وحُرموا من الاتصال بمحامٍ أو بذويهم، وأفادت منظمات حقوقية عدة أن المعتقلين الذين يخضعون للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية يُنقلون في كثير من الأحيان إلى أماكن مجهولة، وأفاد العديد من المنظمات غير الحكومية أن عائلات الأفراد المحتجزين من قبل النظام ظلت غير قادرة على الوصول إلى معلومات حول وضع من يخصهم وأماكن تواجدهم طيلة السنوات الماضية.

فأجهزة الأمن ومليشيات أسد كانت تجبر المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالجرم والتهم المنسوبة إليهم بالقوة وتحت التعذيب الوحشي المفضي للموت في الكثير من الحالات، كما هو موصوف في تقارير عدة للمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

7- سرقة ممتلكات المدنيين والنهب الواسع لممتلكات المهجرين في سورية:

إن عمليات السرقة و(التعفيش) التي أقدم عليها نظام الأسد بحق مئات الآلاف من منازل السوريين وكذلك بيع الممتلكات كانت تحدث بشكل علني في مناطق يسيطر عليها النظام وحليفاه الإيراني والروسي، وتظهر في هذه الأسواق كميات من المفروشات وتجهيزات كهربائية والأدوات الزراعية، والماشية....

فقوانين شرعنة السطو على ممتلكات ملايين المعارضين التي أصدرها النظام باطلة لأنها تخالف جوهر القانون، ومفروضة بالقوة، وتشرعن للنظام والحكومة الحالية السطو على الممتلكات، فنظام الأسد لم يكتف بهذه القوانين بل فتح المجال للميليشيات المحلية والايرانية وغيرها مع قوات الجيش أيضا للسرقة، فعمليات النهب بدأت منذ سنوات طويلة لكنها تحولت لعملية منظمة في المناطق التي نزح أهلها، لقد بدأت في أحياء حمص عام 2012، وفي بعض القرى التي شهدت مجازر، وحصلت أيضا في الغوطة الشرقية وخان شيخون وسراقب وريف حلب الشمالي الغربي، و سجلت تقارير أخرى حول تدمير أسقف المنازل لسرقة الحديد منها، إنها عمليات بربرية، وما حدث يشكل جرائم حرب يتحمل النظام مسؤوليتها القانونية والحقوقية ويشكل عائقا أساسيا لعودة اللاجئين والنازحين ويجعل عودة اللاجئين الذي تتحدث عنه روسيا وغيرها من الدول مجرد بروباغندا وأقوال مرسلة من غير الممكن تنفيذها في ظل بقاء نظام وحشي كنظام أسد.

8- التدخل التعسفي في الخصوصية والإفساد الممنهج للأسرة من قبل نظام الأسد:

شهدت سورية منذ عام 2011 حالة من الدمار والتدمير المادي والمعنوي على كافة المجالات، فنظام الأسد لم يحترم يوماً دستوراً أو قانونا، وقضايا حقوق الإنسان قضية منسية ولا يستطيع سوري التحدث فيها

داخل سورية، فقد كانت أجهزة الأمن وقوات الشبيحة والميليشيات التابعة للأسد تتجاهل بالكلية متطلبات الحصول على مذكرات التفتيش في القضايا السياسية والجنائية في آن معاً متعللة بأسباب أمنية أو أسباب تتعلق بالطوارئ لدخول الممتلكات الخاصة، وكانت الاقتحامات والمداهمات لمنازل المدنيين تحدث بشكل عشوائي ووحشي وبشتى صنوف الأسلحة المتوسطة والثقيلة في جميع المدن والبلدات السورية التي تقوم فيها المظاهرات والاحتجاجات السلمية.

استمر نظام الأسد في فتح الايميلات والبريد الموجه من وإلى كل المواطنين السوريين والمقيمين الأجانب وقام بشكل روتيني بمراقبة جميع اتصالات الإنترنت، بما في ذلك البريد الإلكتروني.

كما ورد في التقارير الصادرة عن لجنة تقصي الحقائق، استخدم النظام أجهزة من المخبرين لمراقبة المعارضين السياسيين والنشطاء في كل شيء..

وأفادت التقارير أن نظام الأسد عاقب أعدادا كبيرة من أفراد الأسر عن مخالفات ارتكبها أقرباؤهم بحسب زعمه، وأكدت تقارير عديدة أن النظام استمر في معاقبة عائلات بأكملها تم إدراجها بشكل تعسفي على قائمة من سماهم الإرهابيين المزعومين من خلال تجميد الأصول التي يمتلكونها.

وشهدت سورية منذ عام 2011 حالة من الدمار على كافة الأصعدة، مع مرور سنوات طويلة وما تبعها من مناطق نفوذ متفرقة لميليشيات إيران ومليشيات تابعة لنظام الأسد.

ومع مرور الزمن دخلت تجارة المخدرات وآلية ترويجها مرحلةً جديدة في عموم سورية، ليتم تحويل سورية ليس فقط لبلد حرب مدمرة، بل لبلد مصدِّر ومصنِّع للمخدرات.

وتشير المعلومات إلى أنّ "نسبة 60 بالمئة من متعاطي المخدرات هم من الشباب، و85 بالمئة منهم أدمنوا عليها، كما تبين أن معظم الذين يتعاطون المخدرات من هذه الفئة يعترفون أنهم يتناولونها بسهولة باعتبار أن القانون وأجهزة الأمن في مناطق سيطرة الأسد تتعامل مع المتعاطين على أساس أنهم ضحايا يجب معالجتهم".

وفي كثير من الأوقات قالت مصادر محلية في مناطق سيطرة نظام الأسد: إنّ "ميليشياته تجبر بعض طلاب المدارس الإعدادية والثانوية على العمل في ترويج المخدرات داخل مدارسهم مقابل إعطائهم متطلباتهم من الحبوب بشكل مجاني.

وتشير المصادر إلى أن عناصر من مجموعة تابعة للفرقة الرابعة التي يترأسها شقيق رأس النظام السوري المدعو ماهر الأسد كقوة رديفة في وادي بردى، يتخذون من الأكشاك المنتشرة في قرى كفير الزيت، ودير مقرن، والحسينية وإفرة وغيرها، مركزاً رئيسياً لبيع الحبوب المخدرة وبشكل علني.

ويشرف على إدخال المواد المخدرة إلى سورية من لبنان قياديون بارزون في حزب الله والميليشيات المحلية التابعة له في المنطقة.

كما أن بعض المعلمين تورطوا في تعاطي المخدرات وتعاونوا مع طلاب لديهم لنشرها بين بقية الطلاب، الأمر الذي تسبب بإدمان طلاب في المرحلتين الإعدادية والثانوية على المخدرات، وتسرب قسم منهم من الدوام الدراسي بشكل كامل، بحثاً عن مصادر للحصول على المال بهدف تغطية نفقاتها.

كما أنّ ميليشيات حزب الله وأقرباء بشار الأسد، يتخذون من ترويج الحشيش والحبوب المخدرة مصدرَ رزقٍ أساسياً لهم. حيث إن المراهقين وطلاب المدارس هم الهدف الأول لسوق التصريف، كما يعتمدون على تصديرها إلى دول الجوار وبالأخص إلى الأردن والسعودية ومصر.... حيث تكافح السلطات الأردنية عمليات التهريب على حدودها الشمالية بشكل يومي.

9- عمليات الاختطاف وتجنيد الأطفال بشكل غير قانوني في القتال من قبل مليشيات موالية لنظام الأسد والميليشيات الكردية الانفصالية في سورية:

استمر نظام الأسد بفرض "التجنيد الإجباري" على من هم تحت سيطرته من السوريين واستخدم مليشيات محلية لتجنيد الشباب الصغار دون سن الثامنة عشر في الكثير من أعمال القتل والقنص ضمن الأحياء المحاذية للثوار ومناطق تواجدهم، وهذا ما فعلته المليشيات الكردية الانفصالية او ما تسمى ب"قوات قسد" في مناطق شرقي سورية الخاضعة، حيث استمرت في سياسة التجنيد الإجباري و عمليات خطف الفتية و الفتيات الصغار دون الثامنة عشر وتدريبهم على القتال وهناك الكثير من الانتهاكات الجسيمة التي مارستها تلك المليشيات بحق هؤلاء الأطفال.

10- حصار وقتل وتدمير مناطق وأحياء اللاجئين الفلسطينيين في سورية وحرمان مئات الآلاف منهم من الغذاء والدواء وابسط الرعاية الإنسانية:

لقد طال إجرام ووحشية وظلم نظام الأسد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل سورية، فقد عانى أغلبهم من عمليات حصار خانقة وصعوبة بتأمين مستلزماتهم المعيشية، وطالتهم الهجمات الجوية التي تنفذها قوات النظام السوري ضد مناطق تواجدهم

وبحسب معطيات الأمم المتحدة، فقد كان عدد اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي السورية قبل اندلاع الثورة السورية نحو 560 ألفا، موزعين في 12 مخيما ضخما.

وبسبب الهجمات العنيفة التي شنتها قوات نظام الأسد، تدنى هذا العدد إلى النصف تقريبا، حيث قتل بعضهم، واضطر آخرون إلى مغادرة البلاد لدول الجوار هربا من القتل.

وجاء في تقرير صادر عن مجموعة العمل من أجل الفلسطينيين المقيمين في سورية التي تتخذ من العاصمة البريطانية مقرا لها، أن 3 آلاف و607 لاجئين فلسطينيين بينهم 462 امرأة، فقدوا حياتهم منذ مارس 2011، نتيجة هجمات قوات النظام عليهم، وأضاف التقرير أن ألفا و640 شخصا بينهم 105 نساء، ما يزالون إلى

الآن داخل سجون النظام السوري، وأن مخيم اليرموك في العاصمة دمشق، خضع لحصار خانق دام أكثر من خمس سنوات

ومنذ بدء النظام السوري استهداف مخيم اليرموك الذي يعيش فيه قرابة 160 ألف لاجئ فلسطيني، أواخر عام 2012، فقد نحو 300 شخص حياتهم بسبب الجوع ونقص المواد الطبية، وقام نظام الأسد بعد الاستيلاء على المخيم بترحيل أغلبية سكانه قسرياً إلى الشمال السوري في محافظتي إدلب وريف حلب.

.....

في الختام نذكّر بأن نظام الأسد لم يكتفِ بسرقة ذاكرة السوريين وكل ما كان جميلاً فيها، بل أوجد مناخاً مشابهاً له في عموم المناطق السورية الأخرى.

ومنذ بدايات الثورة السورية حتى الآن، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة -وما زال يصدر- قرارات متواصلة تدين الانتهاكات الحادة والواسعة لحقوق الإنسان وحياته التي يرتكبها نظام الأسد في سورية، لا سيما قصف الطيران للمدنيين بالصواريخ والبراميل المتفجرة وحوادث العنف الجنسي، فضلًا عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في أتون العمليات القتالية.

ومن الإدانات الأممية التي صدرت نتيجة تلك الانتهاكات:

- في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011 أدان المجلس الأممي المذكور بأغلبية ساحقة سياسة قمع الاحتجاجات في سورية، واستمرار عمليات القتل في حمص وإدلب ودرعا...
- في أول حزيران/ يونيو 2012 صوّت المجلس في دورته الاستثنائية الرابعة لمناقشة الأزمة السورية على قرار يدين عمليات الاغتيالات الجديدة في قرية الحولة قرب حمص.

- في جلسة طارئة عقدها في 29 أيار/ مايو 2013 أصدر المجلس إدانة شديدة للانتهاكات الخطرة التي قامت بها السلطات السورية وحلفاؤها في مدينة القصير.

- في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، أقرّ المجلس مشروع قرار بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، وأدان عدم تعاون المسؤولين السوريين مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة في سورية، معربًا عن ترحيبه بالتقارير الصادرة عن هذه اللجنة التي أظهرت انتهاكات للقانون الدولي.

- في 17 تموز/ يوليو 2020، وخلال اختتام دورته الرابعة والأربعين، اعتمد المجلس قرارًا شديد الإدانة لجميع خروقات القانون الدولي وانتهاكاته الخطرة على المدنيين في سورية، وشدد القرار على وجوب محاسبة كل مرتكبي تلك الانتهاكات ومعاقبتهم.

وهذا بالطبع لا يستنفد كل ما صدر من إدانات أممية ودولية للانتهاكات ضد حقوق الإنسان المتواصلة والمستفحلة منذ 2011 حتى اليوم في سورية.

وعليه توصي جمعية حقوق الإنسان السورية في اسطنبول بما يلي:

1- تجميد عضوية النظام السوري في الأمم المتحدة ومنع ممثليه من تمثيل الدولة السورية لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وباعتباره نظاماً مارقاً رفض تنفيذ القرارات الدولية.

- 2رفض أي طلب انضمام أو عضوية للنظام السوري لمجلس حقوق الإنسان، ومنع مندوبه من حضور أي جلسة من جلساته نظرا لحجم الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها النظام السوري ضد المدنيين السوريين.

3- إحالة رأس النظام السوري بشار الأسد ومساعديه إلى محكمة الجنايات الدولية لارتكابهم جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية في سورية، وتهديدهم للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

4- دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع تحت شعار "الاتحاد من أجل السلام" لتدارس الأوضاع الإنسانية في سورية، واتخاذ التدابير اللازمة لوقف إطلاق النار وإنهاء المأساة السورية والإفراج الفوري عن جميع المعتقلات والمعتقلين من سجون الأسد، إعمالاً لمبدأ "الاتحاد من أجل السلام"، الذي أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بخصوصه في تشرين الثاني/نوفمبر 1950، رقمه 377، حيث نص على ضرورة أن تتحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولياتها في حماية السلم والأمن الدوليين، حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية.

5- تقديم توصية لكل دول العالم بقبول الادعاء الشخصي من قبل اللاجئين السوريين المتضررين الذين يعيشون فيها على الجناة والمجرمين من نظام الأسد والإيرانيين والروس والذين كانوا السبب في تهجيرهم قسرياً وقتل أبناءهم وذويهم.

29-5-2022

جمعية حقوق الإنسان السورية في اسطنبول